

الشعلة يختتم مشاركته في مؤتمر "أمن الخليج والمند"



رئيس الجمعية البحرينية المندية خلال مشاركته في المؤتمر

المنامة - بنا: اختتم رئيس الجمعية البحرينية المندية عبدالنبي عبدالله الخليجي من منظور أمني الذي بدأ أعماله في العاصمة المندية (نيودلهي) أمس (السبت). ويتناول المؤتمر العديد من أوراق العمل التي سيقدمها نخبة من المشاركون بما في ذلك ورقة العمل التي أعدها رئيس الجمعية البحرينية المندية والتي تستعرض تطورات العلاقات المندية الخليجية عموماً والعلاقات المندية البحرينية خصوصاً. وتطرق الأوراق إلى أهم أوجه و مجالات التعاون المشترك وتدعو إلى ترسیخ وتعزيز الروابط التجارية والعلاقات الاقتصادية بين المند ودول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب تطوير هذه العلاقات والتنسيق في المجال الأمني بهدف تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار وحماية المنجزات والمكتسبات التي تم تحقيقها وصيانة المصالح المشتركة بين المند ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وينظم هذا المؤتمر المجلس المندى للعلاقات الدولية التابع لحكومة المند بالتعاون مع الرابطة الآسيوية للمفكرين، بمشاركة عدد من المختصين والدبلوماسيين والمفكرين والمهتمين في هذا المجال من دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق إلى جانب نظرائهم في المند.

يشار إلى أن المجلس المندى للعلاقات الدولية يعتبر من أقدم وأعرق المنظمات الرسمية المختصة الذي أسسه رواز حركة الاستقلال في المند في العام 1943 برعاية الزعيم المندى المهاجم غاندي وأول رئيس وزراء للمند بعد استقلالها في العام 1947 الباندت جواهر لاليهارو، حيث ينظم مؤتمرات سنوية متخصصة.

130 ألف سائح يزورون المملكة بحراً حتى أبريل 2011

للرحلات البحرينية AIDA الألمانية والإيطالية وسترسو في موانئ المملكة 3 بواخر سياحية في الأسبوع، حيث وضع قطاع السياحة خطة مسبقة تقوم على توفير جميع المواد الإعلامية الازمة من الفرائط والمنشورات السياحية المتعلقة بالواقع السياحي والتراخيص بالمملكة، بهدف توزيعها على جميع ركاب السفن السياحية والتي من شأنها تعريف الزائر إلى أهم المعالم السياحية والتاريخية والاثرية". وأضافت أن "إدراج البحرين ضمن الوجهات التي تزورها تلك البوادر السياحية تعزز من استراتيجية قطاع السياحة لتنشيط حركة سياحة البوار وترويج حضور المملكة كوجهة سياحية رائدة والتعريف بالإمكانيات الكبيرة التي تقدمها المملكة لزوارها، من أجل الوصول لجعل البحرين ميناً رسو لتلك البوادر السياحية لما ذلك من أهمية اقتصادية كبيرة في تحريك الاقتصاد الوطني ودعم قطاع الضيافة الفندقة والمواصلات والوقود وغيرها من القطاعات ذات العلاقة". يذكر أن طول الأرصفة في ميناء خليفة بن سلمان يبلغ 1800 متر ويصل عمقه إلى 15 متراً، ويستوعب الجبيل الجديد من السفن التي تتنقل في مياه المنطقة، ويحتل مكافأة ذوي الأداء المميز اللائق باسم المملكة ومكانتها. ونوهت ياسين بالدور الذي تلعبه المؤسسة العامة على دراسة آلية جديدة لتقديم سوق سيارات الأجرة وبالتالي تسيير حركة سياحة البوار والشكاوة المقدمة من قبل سياحة التسبيقات والتطويرات على ميناء خليفة لاستيعاب عدد البوار السياحية وتيسير حركة تردد المسافرين في ظل هذا النمو المطرد لهذه السياحة وتزايد حركة البوادر السياحية. ولفت إلى أن "المملكة ستستقبل شركتين مسربتين



ندا ياسين

المنامة - وزارة الثقافة: توقعت القائم بأعمال الوكيل المساعد للسياسة ندى ياسين أن يزور البحرين نحو 130 ألف سائح على متن 52 باخرة سياحية تجوب الخليج العربي بين نوفمبر الجاري حتى شهر أبريل 2011.

وبيّنت ياسين أن "أولى هذه السفن ستصل إلى ميناء خليفة بن سلمان في 23 نوفمبر الجاري كمحطة توقف ضمن جولة في بعض دول الخليج العربي تحمل على متنها سائحين من مختلف الجنسيات". وأشارت إلى أن "قطاع السياحة يعمل جنباً إلى جنب مع الإدارة العامة للمرور والإدارة العامة للجنسية والجوازات والإقامة والمؤسسة العامة للموانئ البحرينة وكل الجهات المعنية لاتخاذ مجموعة من الإجراءات والتسهيلات والقيادات بالتحضيرات الازمة للتأكد من تحقيق أعلى درجات السلامة والانسيابية في حركة السياحة، خصوصاً مع توقيع اتفاق بين الادارة العامة للمرور والإدارة العامة للجنسية والجوازات على دراسة آلية جديدة لتقييم سوق سيارات الأجرة وبالتالي مكافأة ذوي الأداء المميز اللائق باسم المملكة ومكانتها. وأضافت ياسين أن "القطاع عقد لأجل ذلك عدة لقاءات تسييرية مع إتحاد أصحاب سياترات الأجرة والشركة العربية لسيارات الأجرة (تاكسي لندن) والإدارة العامة للمرور للموانئ البحرينة وشركة إيه بي إم تيرمينال البحرين في التسبيقات والتطويرات على ميناء خليفة لاستيعاب هذا العدد، كما تمت دعوة كل سواق سيارات الأجرة لحضور محاضرة تعرفيّة أقيمت بالإدارة العامة للمرور في 13 نوفمبر الجاري بهدف تمهيّتهم وتعريفهم بالإجراءات والضوابط الواجب

الثقافة السياسية ثقافة السلام

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ارتفعت الأصوات التي تناولت تعزيز ودعم ثقافة السلام، وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت في 20 نوفمبر 1997 قراراً لها في 10 نوفمبر 1998 هي "السنة الدولية لثقافة السلام" ، كما ثنت في 6 أكتوبر 1999 "العقد الدولي لثقافة السلام" ، وفي 6 أكتوبر 1999 أصدرت الجمعية العامة إعلان ثقافة السلام، الذي اعتبر مرشحاً عاماً للحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي لدعم وتعزيز ثقافة السلام. لقد اتسعت الدعوة لتعزيز ثقافة السلام لتشمل كل دول العالم، بما في ذلك الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني، وكافة المنظمات والهيئات ذات العلاقة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وتناول المفكرون والباحثون موضوع ثقافة السلام في مختلف الجوانب، فتوسّعت وتابعت مجالاتهم كلّ حسب مجال تخصصه، الأمر الذي ساهم في إثبات بعث ثقافة السلام. وهناك من أكد على أهمية وأولوية المستوى الدولي لثقافة السلام، فتناول الموضوع تحت عنوان مختلف مثل حوار الحضارات أو الدينيات والثقافات، وهناك من ركز على بناء العنف في تنشئة صغار السن وتنمية مفاهيم التفاهم والتعاطف في بيئات تشهد متغيرات تفرضها العولمة وتقرب المجتمعات والثقافات، وصعود الأصوليات والخصوصيات المحلية في شكل دفاع عن الذات. أما البعض الآخر فقد أكد على المفهوم الشامل والمتكامل لثقافة السلام، وفي مقدمته منظمة الأمم المتحدة، حيث تبني الجمعية العامة فيما يتعلّق ببيان ثقافة السلام.

تنضم ثقافة السلام مجموعة من القيم ونماذج السلوك والمبادئ وأسلوب الحياة، وذلك وفق تعرّيف منظمة الأمم المتحدة، وتنسّد ثقافة السلام على أساس أهمها - أولًا: بناء العنف وإنهاء مظاهره وتطلياته في مختلف مجالات الحياة، والترويج لعلاقات أساسها السلام وأخترام الحياة، واللاعنف، وتنبئ أسلوب التعايش والحوار السلمي والإ怯ان. ثانياً: استراتيجيات التنمية السياسية التي تقوم على تخفيض ظواهر الفقر والظلم والجهل، وتحقيق مستويات معقولة من العدالة الاجتماعية، وتعزيز المشاركة والبيئة للأجيال الحاضرة والقادمة. ثالثاً: حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، فمن خلال تعزيز هذه الحقوق والبراءات - وفق إعلان الأمم المتحدة لثقافة السلام - يتحقق مضمون هذه الثقافة، ومن أهم هذه الحقوق والبراءات التي أشارت إليها منظمة الأمم المتحدة: الحق في حرية التعبير والرأي، والتسلّك بمبادئ الحرية والعدل والمساواة، والتسامح والتضامن والتعددية، والحوار والتفاهم، وغيرها من حقوق وحريات كلها من المشروع الاصلاحي لاهالي البلاد صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وقوتها نصوص ميثاق العمل الوطني ودستور مملكة البحرين. لقد أصبح بناء العنف وعلاج أسبابه في مقدمة الأولويات التي تفرضها ثقافة السلام، سواء كان ذلك على مستوى الجمود التي تبذلها الحكومات، أو على مستوى الجمود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية، ولا يمكن إغفال الدور الفاعل الذي يقم به الكتاب والمفكرون والباحثين لمعالجة هذا الموضوع من حيث تقديم نماذج عملية للشباب والأطفال للتأكيد على مفهوى وأهمية التعايش والحوار والتفاهم والتسامح بين مختلف الطبقات والخلفات في المجتمع بغض النظر عن أصولها الفرعية أو المذهبية أو الثقافية أو السياسية. يؤكد برنامج الأمم المتحدة لتعزيز ثقافة السلام على أهمية التحرك على مدارين: محور بالشخصية والإصلاح والتحول الذي تنهي التنمية فيه ذاته يعزز في مملكة البحرين، وفيما يتعلق بمحور التنمية فإنه في ذاته يعزز ثقافة السلام من خلال ما تحققه التنمية من أهداف في مقتضياتها:

- 1) تعزيز القرارات الوطنية في كل دولة للحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وتخفيف حدة الفقر والسايق قدرماً من أجل القضاء عليه.
- 2) تطبيق استراتيجيات وطنية تكفل تحقيق الأمن الغذائي.
- 3) توسيع المشاركة بحيث يساهم الجميع في جمود التنمية الوطنية، وفي المشروعات التي تتهم بها.

- 4) شراكة جميع الأطراف في المجتمع، بما في ذلك المرأة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة في استراتيجيات التنمية.
- أما حضور حقوق الإنسان، فقد أكد برنامج الأمم المتحدة لثقافة السلام على:

- 1) إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
- 2) تأكيد الحق في التنمية، وكفالة المساواة بين المرأة والرجل.
- 3) تعزيز المشاركة الديمقراطيّة، وتوفير ما يتطلبه ذلك من برامج التدريب، وتنمية المساعدة الانخليقيّة وقت الحاجة إليها.
- 4) محاربة الإرهاب والعنف المنظم والفساد، وكذلك غسل الأموال وإنتاج المخدرات أو الاتجار بها.

ويتعزز ميثاق العمل الوطني في مملكة البحرين نموذجاً حضارياً لما تضمنه من أحكام تهدف إلى تعزيز المسارات التي من شأنها بناء العنف وتكميل ثقافة السلام وذلك من خلال التركيز على القسم الأساسية التي تصنون المقومات الأساسية للمجتمع، والتي لا يجوز تجاوزها. ومن ضمن هذه القيم الأساسية الطمانينة والأمن والتراحم والتعاون والمسودة والتضامن الاجتماعي بين المواطنين كأسس وعوامل تكفلها الدولة. كما أكد ميثاق العمل الوطني على أهمية أن تعيّن الدولة نموذج الشباب الديني والأخلاقي والعلقي والتربية الدينية والوطنية، وهو ما يسهم في نشر ثقافة التسامح والسلام ونبذ العنف. أما على المستوىخارجي، يؤكد الفصل السابع من الميثاق على تمسك مملكة البحرين بالسلام العالمي والإقليمي كهدف أساسى واستراتيجي تهون دونه كل الجمود، وعلى التمسك بالمبادئ الأساسية التي تقرر ضرورة تسوية المنازعات الدولية كافة بالطرق السلمية. وهكذا فإن مفهوم ثقافة السلام يتحقق على المستوى الوطني من خلال مجالات التنمية وحقوق الإنسان والإصلاح والديمقراطية، وهو ما أكدت عليه تجربة مملكة البحرين. وعلى المستوى الدولي يتحقق هذا المفهوم من خلال تشجيع علاقات الاحترام المتتبادل، وتنمية مختلف الصراعات بالوسائل السلمية، وتعزيز الحوار والتضامن بين مختلف الحضارات والشعوب والثقافات.

أسرع في خطوطك... لتصل إلى وظيفتك قم بذلك عبر الإنترنـت.



للباحثين عن عمل، نقدم لكم "البرنامج الوطني للتوظيف"

إن كنتم بحاجةٍ عن عمل وتحتلل عن اقتناص فرص التوظيف أو التدريب من أجل الحصول على وظيفة أو التسجيل في برامج التأمين ضد التعطل. فإن "البرنامج الوطني للتوظيف" والذي تقدمه الحكومة الإلكترونية بالتعاون مع وزارة العمل يقدم كل ذلك بين يديك بسرعة وسهولة. كل ما عليك القيام به هو الدخول عبر موقع بوابة الحكومة الإلكترونية www.bahrain.bh للإستفادة من الخدمات التالية:

• خدمة تسجيل الباحثون عن عمل • التأمين ضد التعطل لباحثي العمل • التسجيل في برنامج تدربني للباحثون عن عمل